

دوافع ظهور الحكمة الرشيدة.

هناك مجموعة من الأسباب والدوافع التي ساهمت في ظهور الحكمة الرشيدة ولعل أهم هذه الدوافع ما يلي:

1- الدوافع السياسية.

عملت مجموعة من الدوافع السياسية على دفع الدول الى تبني الحكمة الرشيدة واهمها نهاية الحرب العالمية الباردة وانهيار المعسكر الاشتراكي الأمر الذي نجم عنه عدم الاستقرار السياسي الناتج عن موجة التحول الديمقراطي في نهاية القرن (20)، حيث كانت هذه التغيرات بمثابة مراحل انتقالية مختلفة للتحول من النظم الشمولية الى شكل من أشكال التعددية الحزبية والديمقراطية.

2- الدوافع الإدارية.

تمثلت الدوافع الادارية في:

- التغيير الكبير في أدوار الدولة وما نتج عنه من تحولات فكرية وثقافية من فاعل رئيسي في صنع السياسات العامة، وممثل للمجتمع المدني في تقرير السياسات العامة ووضع الخطط ومتابعة التنفيذ الخاص بالمشروعات العامة وادارتها وتوزيع الدخل وتقديم الخدمات الى مجرد شريك من بين الشركاء المتعددين في ادارة شؤون الدولة والمجتمع ممثلين في القطاع الخاص والشركات المتعددة الجنسيات والمجتمع المدني هؤلاء الشركاء الذين أصبحوا يدعون الى المزيد من فرض الرقابة والشفافية والمساءلة ويساهمون في وضع السياسات الانمائية للدولة.

- بالإضافة الى التطور والثورة التكنولوجية التي عرفها العالم، حيث شهدت نهاية القرن الماض ثورة تكنولوجية هائلة ساهمت في تطوير تقنيات الاتصال والتي كانت من أهم مخلفات العولمة، فاعتبرت ظاهرة عابرة للحدود والأوطان وغير متحكم فيها، حيث أصبح العالم عبارة عن قرية صغيرة جدا، نظرا لمشاركة المعلومة من أبعد نقطة في العالم، هذا الأمر كذلك ساعد الدولة في التعرف على تجارب نظيراتها من الدول المتقدمة خاصة في مجال التنمية المستدامة ومسائل حقوق الانسان ومواضيع الفساد وسبل مكافحتها.

3- الدوافع الاقتصادية والمالية.

برزت العديد من الظواهر الاقتصادية على الصعيد العالمي، لاسيما في ظل العولمة مثل: عولمة الاقتصاد وسرعة تبادل السلع والخدمات بفضل الغاء الحواجز الجمركية والتي ساهمت بدورها في الكشف عن ضعف البيئة المؤسسية التي تتم فيها عمليات التنمية، مما أكسب فكرة الحكم الراشد أهمية كبيرة وتطورا بالغا ومن بين أهم هذه الظواهر ارتفاع عجز الموازنة في الدول المتقدمة والنامية، مما أدى الى عدم استقرارها الاقتصادي وكان سببا في ارتفاع نسبة المديونية ومعدلات التضخم، وهو ما انعكس على القدرة الشرائية وزيادة حدة الفقر بها.

- السرعة التي تخطو بها عملية العولمة وتمويل التدفقات العمالية والتجارية وبشكل خاص الخدمات المالية، وما أفرزته من تغيرات في الاقتصاديات الدولية عن طريق توطين الشركات على الصعيد الدولي من جهة وفتح الأسواق العالمية وضممان نمو التعاملات من جهة أخرى.

- يرى كذلك بعض المفكرين أن الليبرالية الجديدة التي وجهت برامج العمل للتنمية العالمية خلال العقدين الأخيرين من القرن الماض لم تحقق الأهداف المرجوة منها بحيث لم يتحقق النمو الاقتصادي الموعود واستمر الفقر وعدم المساواة في العالم، هو ما يفسر استمرار مشكلة الديون في الدول النامية في تأزم

متصاعد، حتى في الفترات التي تم فيها تسجيل معدلات نمو اقتصادي فكان من الواجب البحث عن استراتيجية جديدة لتحقيق التنمية.

- فشل المساعدات المقدمة للدول النامية من طرف الدول المتقدمة في تحقيق أهدافها والحد من الفقر وتعزيز التنمية والنمو بسبب ضعف القدرات الادارية لحكومات البلدان الفقيرة والنامية والتي تميزت بالفشل في تلقي هذه المساعدات ومشاريع التنمية.

- انتشار الفساد على نطاق واسع، حيث أن الفساد هو الذي يؤثر على التنمية أكثر من المال ففي دراسة خاصة قام بها " البنك الدولي" هناك بعض الدول تلقت مساعدات مالية كبيرة الا أنها لم تحقق تنمية وانخفض فيها مستوى الدخل بينما توجد في مقابل ذلك بعض الدول تلقت مساعدات مالية قليلة الا انها حققت تنمية وارتفع فيها مستوى الدخل، فهذه الدراسة أكدت على ان العديد من العوامل لها دورا كبيرا في عملية التنمية وليست القدرات المالية فقط وهو الأمر الذي جعل الجهات المانحة تعتبر أن الحكم الراشد أساسي لنجاح هذه المساعدات في العالم النامي، ومنذ ذلك الحين ارتبطت التنمية وتقديم المساعدات باعتماد الحكم الراشد في الدول النامية.